



جمعُ التَّكسير المنسيّ "فَعِيل"

أ.د. مجيد خير الله راهي الزاملي

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية، تخصص اللغة والصرف

أ.م.د. صالح صكبان

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية، تخصص البلاغة

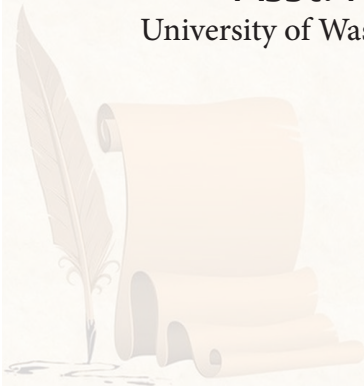
The forgotten broken plural "Fa'il"

Prof. Dr. Majeed Khairallah Rahi Al-Zamili

University of Wasit/College of Education for Humanities

Asst. Prof. Dr. Saleh Sakban

University of Wasit/College of Education for Humanities



ملخص البحث

تناولنا في هذا البحث جموع التَّكْسِيرِ التي وردت على زنة «فَعِيل»، وذكر أقوال العلماء في أبنية المفردات التي جمعت على صيغة «فَعِيل»، وخلصنا إلى نقل هذه الصيغة من دائرة اسم الجمع، أو اسم الجنس إلى أبنية جموع التَّكْسِيرِ القياسية، اعتماداً على أقوال الصرفيين، ونصوص المعجمات، وعددنا ما ورد على صيغة «فَعِيل» بدلالة الجمع (جمع تكسير)، ثم ذكرنا بعض الكلمات التي وردت مجموعة على هذه الصيغة بالتفصيل اعتماداً على أقوال أصحاب اللغة.

وقسمنا هذا العمل على ثلاثة مباحث، شملت: جمع التَّكْسِيرِ بين القياس والسماع، واختلاف العلماء في وزن «فَعِيل»، أهو جمع تكسير أم اسم جمع؟، وذكرنا في المبحث الثالث أمثلة على وزن «فَعِيل» في مصنفات اللغة والنحو.



Abstract

In this research, we discuss the broken plurals that were mentioned in the form «Fa>il», and mention the scholars' statements on the structures of the words that were collected in the form «Fa>il». It is conclude that by transferring this form from the circle of plural noun to the structures of the standard broken plurals, based on the statements of the morphologists, and the texts of the dictionaries. We counted what was mentioned in the form «Fa>il» by the meaning of the plural (broken plural), followed by providing some words that carry this form in detail based on the statements of the linguists.

We divided this work into three sections: the plural of broken letters between analogy and hearing, and the scholars' disagreement over the weight of "fa'il", asking whether it is a broken plural or a collective noun. In the third section, we mentioned examples of the weight of "fa'il" in the works of language and grammar.



إحدى صيغ المبالغة المشهورة، نحو: عَلِيم، وَقَدِير، وفي باب الصفة المشبهة نجد أنّ صيغة «فَعِيل» تُعَدُّ من أشهر أوزانها القياسية، مثل: كَرِيم، وَبَخِيل، وَعَظِيم.

وفي باب اسم المفعول قد تغني زنة «فَعِيل» عن «مَفْعُول» مثل جَرِيح وَقَتِيل، ومعلوم أنّ وزن «فَعِيل» في باب التأنيث إنّ كان بمعنى «فَاعِل» أو لم يتبع موصوفه لحقت مؤنثه تاء التأنيث، نحو: هذه امرأةٌ رَحِيمةٌ، ورأيتُ قَتيلةً، وإنّ كان بمعنى مَفْعُول، وتبع موصوفه لا تلحقه التاء، مثل: هذه امرأةٌ جَرِيحٌ، وهذه عينٌ كَحِيلٌ.

وترى الخلاف بين الصرفيين في باب جمع التفسير حول ما دلّ على جمع، وجاء على وزن «فَعِيل»، مثل: عَبْدٌ وَعَبِيدٌ، وَقَاطِنٌ وَقَطِينٌ، وَفَسِيلَةٌ وَفَسِيلٌ، وَعَاسٌ وَعَاسِيَسٌ، وَضَرَسٌ وَضَرِيَسٌ، فمنهم من يراه جمع كثرة، ولا يحرص جموع التفسير بما نصّ عليه

وردت جموع التفسير للمفرد الواحد عن قبائل متعدّدة، فكثرت، وأسهم في كثرتها أنّها نتاج رحلة طويلة للغتنا العربية، ويوحى بهذا الطول ظواهر لغوية، كاسم الجنس، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعيّ، وجمع الجمع، والألفاظ الدالة على الجمع ولا مفرد لها، واستعمال كلمات على صيغ الجمع للدلالة على المفرد أو المثني، واستعمال ألفاظ للجمع والمفرد في وقت واحد.

وحظيت ظاهرة جمع التفسير بقسط وافر من البحث والدراسة، لما لها من أثر كبير، من ناحية المستوى الصرفيّ، ومن ناحية المستوى الدلاليّ، وارتباطها بالسياق، وذلك قد يفرض نوعاً من الجموع، لا يُؤدّي المعنى، أو يُفهم المقصود إلاّ به، أو بوساطته.

وتُعدّ صيغة «فَعِيل» من الصيغ المشتركة في المباحث الصرفية، فهي



المبحث الثاني: اختلاف العلماء في وزن «فَعِيل»، أهو جمع تكسير أم اسم جمع؟
المبحث الثالث: أمثلة على وزن «فَعِيل» في مصنفات اللغة والنحو.

المبحث الأول: جمع التَّكْسِير بين القياس والسَّماع.

يرى بعض العلماء أنَّ جموع التَّكْسِير مرجعُها السَّماع، ولا تؤخذ بقياس، فكان الأولى بها كتب اللغة التي تُذكرُ فيها المفردات ومعانيها، ويُنبَّه عقب كلِّ مفرد على جمعه، فلذلك عُدَّ من مباحث متن اللغة، قال ركن الدين الأسترابادي (ت ٧١٥هـ): (اعلم أنَّ أكثر الجموع موقوف على السَّماع، إلَّا أنَّ بعضَ الجموع غالبٌ في بعض الأوزان، فنذكر الغالب منها)^(١)، وتابعه في ذلك السيوطي، إذ قال: (ومنهم مَنْ علَّل بأنَّ الجموع كلّها مرجعُها السَّماع، ولا تؤخذ بقياس، فكان الأولى بها كتبُ اللغة التي تذكر فيها المفردات ومعانيها، ويُنبَّه عقب

الصَّرْفِيُّونَ من الأبنية المعروفة، ومنهم من يسمِّيه اسم جمع، لأنَّ الصرّفين لم يذكروه في أوزان جموع الكثرة المذكورة.

ومن هذا الخلاف ننطلق في بيان جموع التَّكْسِير التي وردت على زنة «فَعِيل»، وذكر أقوال العلماء في أبنية المفردات التي جمعت عليها صيغة «فَعِيل»، وخلصنا إلى نقل هذه الصيغة من دائرة اسم الجمع إلى أبنية جموع التَّكْسِير القياسية، اعتماداً على أقوال الصرّفين، ونصوص المعجمات، وعددنا ما ورد على صيغة «فَعِيل» بدلالة الجمع جمع تكسير، ثم ذكرنا بعض الكلمات التي وردت مجموعة على هذه الصيغة بالتفصيل اعتماداً على أقوال أصحاب اللغة.

واقترضت طبيعة البحث أن يقسم على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جمع التَّكْسِير بين القياس والسَّماع.



كُلّ مفرد على جمعه، وهذا هو الصّواب)
(٢).

ويرى بعضهم أنّ جمع التّكسير قياسيٌّ، ونقصد بالقياسي هو ما وافق القاعدة الأغلبية أو المطردة، والسماعي ما ليس كذلك، قال ابن يعيش: (فأمّا «فَعَل» فالقياس في تكسيه أن يجيء في القلة على «أفْعَل»، نحو: كَلَبَ وأكَلَبَ، وكَعَبَ وأكْعَبَ، وقالوا في المضاعف: صَكَّ وأصَكَّ، وضَبَّ وأضَبَّ، وأما الكثير فبابه أن يجيء على فِعَال وفُعُول، نحو قولك: كَلَبَ وكِلَاب، وفَلَسَ وفُلُوس... وباقي الأمثلة تجمع في القلة على أفْعَال، نحو: أفراس، وأكتاف، وأعضاد، وأجبال، وأعنان، وآطال، وأبراد، وأعناق) (٣)، وأردف: (واعلم أنّ الاسم الثلاثي لكثيره، وسعة استعماله، كثرت أبنية تكسيه، وكثر اختلافها، حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ، والقياس ما تقدم ذكره، والمراد بقولنا أنه القياس

أنه لو ورد اسم ولم يعرف كيف جمعه، لكان القياس أن يجمع على المنهاج المذكور، فعلى هذا لو سميت بالمصدر من نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ لكان القياس في جمعه أن تقول في القلة: أضْرَبَ وأقْتَلَ، قياساً على أفْلَسَ وأكْعَبَ، وفي الكثير: ضُرُوب أو ضَرَاب، وقُتُول أو قِتَال، قياساً على فُلُوس وكِعَاب) (٤).

إنّ تعدّد الجموع في المظان اللغوية، وكثرة المخالف منها في صيغته لصيغ الجمع المطّرد لا يؤدّي إلى تخطئة المطّرد، ولا الحكم عليه بالضعف، وقد يكون لهذا المفرد جمعان للتكسير أو أكثر، ومُحْطَى من يتوهّم أنّ كل جموع التكسير سماعيّة، وأنّ الرجوع في كل جمع منها إلى المظان اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كلّ صيغة، ومن لا يعرف، نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط (أمّا من يعرفها فله أن يصل



من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات، ولا تمنعه معرفته أن يرجع - إذا شاء - إلى المظان اللغوية، ليستخدم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه، أي أنه حرٌّ في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي، من غير أن يفرض عليه الاقتصار على السماعي وحده، وإلا كانت الضوابط المطردة، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع عبثاً لا جدوى منه^(٥).

وهناك أسباب أخرى قوية تزيل الشك أو الوهم عن قياسية جمع التكسير، ومن تلك الأسباب ما رآه ابن جني في قوله: (يقولون في وصايا الجمع: إن ما كان من الكلام على «فعل»، فتكسیره على «أفعل»، ككَلَب وأكْلَب، وكَعَب وأكْعَب، وفرَخ وأفرُخ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسیره في القلة على «أفعل» نحو جَبَل وأجْبَال، وعُنُق

وأعْنَق، وإِيل وآيَال، وعَجَز وأعْجَاز، ورُبِع وأرْبَاع، وضَلَع وأضْلَاع، وكَبِد وأكْبَاد، وقُفْل وأقْفَال، وحِمْل وأَحْمَال، فليت شعري هل قالوا هذا ليُعرف وحده؟ أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره؟، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً، أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره؟، لا، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه، وذلك كأن يحتاج إلى تكسير «الرجز» الذي هو العذاب، فكنت قائلاً لا محالة: أرْجَاز قياساً على أَحْمَال، وإن لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى، وكذلك لو احتجت إلى تكسير «عجر» من قولهم: وَظِيفُ عَجْرٍ لَقَلْتِ: أَعْجَار قياساً على «يَقْظُ وَأَيْقَاطُ»، وإن لم تسمع «أَعْجَاراً»، وكذلك لو احتجت إلى تكسير «شَبَع» بأن توقعه على النوع لقلت: أَشْبَاع، وإن لم تسمع ذلك، لكنك سمعت «نَطْع



وَأَنْطَاعَ وَضِلَعَ وَأَضْلَاعَ»، وكذلك لو احتجت إلى تكسير «دِمَثْر» لقلت: دِمَاثِرَ قِيَاساً عَلَى سِبْطَرٍ وَسَبَاطِرٍ^(٦)، وأردف: (فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً، وسموه بمواسمه، وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من إيراده ونصّ ألفاظه التزموا وألزموا كلفته، إذ لم يجدوا منها بداً، ولا عنها منصرفاً، ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبّهنا عليه، كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون، وعلى مثله وأوضاعه حاذون)^(٧)، ثم قال بعد ذلك: (ليس كلّ ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثله، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً، ولا أن يرويه رواية)^(٨).

ومن ذلك قول الشاطبي: (فإذا

اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة كان «أَفْعُل» في «فَعْل» قياساً جارياً، سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، وسواء أكان مضاعفاً أم غير مضاعف، معتلّ اللام أم غير معتلّها، نحو: كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ، وَكَعْبٌ وَاكْعُبٌ، وَفَلْسٌ وَأَفْلُسٌ، وَنَسْرٌ وَأَنْسَرٌ، وَفَرَخٌ وَأَفْرَخٌ، وَبَطْنٌ وَأَبْطُنٌ، وشبه ذلك، وكذلك ضَبٌّ وَأَضْبٌ، وَصَكٌّ وَأُصْكٌ، وَبَتٌّ وَأَبَّتٌ، وكذلك ظَبْيٌ وَأَظْبٌ، وَثَدْيٌ وَأَثْدٌ، وَدَلْوٌ وَأَذْلٌ، هذا كله قياس)^(٩).

وفائدة المقيس في هذا (أن ترجع إليه إذا لم تسمع العرب قد جمعت، فإن سمعت وقفت عنده، ولا تتعداه)^(١٠).

فأنت ترى أن هذه النصوص تدل دلالة واضحة على أن جمع التّكسير جمع قياسي، ونقص بالقياسي في جمع التّكسير هو ما وافق القاعدة الأغلبية أو المطردة، والسماعي ما ليس كذلك، ومن ثم كان لا بدّ من الأخذ بالقياس والتعويل عليه ما أمكن فيما نصّ العلماء



وربما جاء «فَعِيلًا»، وهو قليل، نحو:
الكَلِيب والعَبِيد^(١١)، وقال في موضع
آخر: (وقالوا: ضَرُسٌ وضَرِيسٌ كما
قالوا: كَلِيبٌ وعَبِيدٌ)^(١٢).

وتابعه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)
بقوله: (وقد جُمِعَ «فَعْلٌ» على «فِعْلَةٍ»،
وعلى «فَعِيلٍ»... فأما «فِعْلَةٍ» فنحو:
فَقَعَ وفِقَقَة، وَقَعَبَ وقِيعَة، وأما
«فَعِيلٌ» فنحو: الكَلِيب والعَبِيد)^(١٣).

وأيدهما الجوهري، فذهب
إلى أن هذا الوزن يُعَدُّ نوعاً من أنواع
الجموع، لكنه عزيز، إذ قال: (العَبْدُ:
خلافُ الحرِّ، والجمعُ عبيدٌ، مثل
كَلْبٍ وكَلِيبٍ، وهو جمعٌ عزيز)^(١٤)،
وقال: (الكَلْبُ معروفٌ، وربما وُصِفَ
به، يقال: امرأةٌ كَلْبَةٌ، والجمعُ أَكْلَبٌ،
وكِلَابٌ، وكَلِيبٌ، مثل عَبْدٍ وعَبِيدٍ،
وهو جمعٌ عزيز)^(١٥).

وجعل ابنُ معطٍ (ت ٦٢٨هـ) وزنَ
«فَعِيلٍ» من الأوزان القياسية في جموع
التكسير، قال في ألفيته:

على قياسه من الجموع، وفيما يمكن
الاهتداء إلى قياسه بالاستقراء والتقصي
مهما اشتد إدراكه، وتَعَسَّرَ مطلبه.

المبحث الثاني: اختلاف العلماء في
وزن «فَعِيلٍ» أهو جمع تكسير أم اسم
جمع؟

ذهب سيوييه إلى أن
وزن «فَعِيلٍ» يعدُّ من جموع التكسير،
لكنه قليل ولا ضابط له، فقال: (أما
ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف،
وكان «فَعَلًا»، فإنَّك إذا ثلَّثْتَهُ إلى
أن تُعَشِّرَهُ، فإنَّ تكسيره «أَفْعُلٌ»،
وذلك قولك: كَلْبٌ وأَكْلَبٌ، وكَعَبٌ
أَكْعَبٌ، وفَرْخٌ وأَفْرُخٌ، ونَسْرٌ وأنْسَرٌ،
فإذا جاور العدد هذا فإنَّ البناء قد
يجيء على «فِعَالٍ» وعلى «فُعُولٍ»،
وذلك قولك: كِلَابٌ وكِباشٌ وبِغَالٍ،
وأما «الفُعُولُ» فنَسُورٌ وبُطُونٌ، وربما
كانت فيه اللغتان، فقالوا: فُعُولٌ
وفِعَالٌ، وذلك قولهم: فُرُوخٌ وفِرَاحٌ،
وكُعُوبٌ وكِعَابٌ، وفُحُولٌ وفِحَالٌ،



ثُمَّ فَعِيلٌ كَعَبِيدٍ، قَيْسُوا قَالُوا:
كَلِيبٌ، وكذا الضَّرِيسُ^(١٦).

وَشَرَحَهُ تَقِيّ الدِّين النِّيلِيّ
(من علماء القرن السابع الهجريّ)
بقوله: (المثال السادس من أبنية تكسير

الثلاثي المجرد «فَعِيل»، وقد كَسَرُوا
عليه ثلاثة أبنية: أَحَدُهَا: «فَعُل»
بفتح الفاء وسكون العين، قالوا: عَبَدُ
وَعَبِيدٌ، وَكَلَبٌ وَكَلِيبٌ، وقالوا: رَهْنٌ
وَرَهِينٌ، والثَّانِي: «فَعَل»، بفتح الفاء
والعين، قالوا: بَقَرٌ وَبَقِيرٌ، والثَّالِث:
«فِعْل» بكسر الفاء وسكون العين،
نحو: ضَرَسَ، قالوا في تكسيره:
ضَرِيسُ^(١٧).

وسار على ذلك ابن الخباز
(ت ٦٣٩هـ) في قوله: (قد كَسَرُوا
على «فَعِيل» ثلاثة أبنية «فَعُل»، كَعَبَدُ
وَعَبِيدٌ، وَكَلَبٌ وَكَلِيبٌ، وَرَهْنٌ وَرَهِينٌ،
وَفَعَلٌ، كَبَقَرٌ وَبَقِيرٌ، وَفِعْلٌ، كَضَرَسَ
وَضَرِيسُ^(١٨)).

وتابع ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)

أَسْلَفَهُ فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ، إِذْ قَالَ: (فَأَمَّا
فَعِيلٌ، فَسَمِعَ جَمْعاً لـ «فَعُل» كَعَبَدُ
وَعَبِيدٌ، وَلـ «فَعُل» كَضَرَسَ وَضَرِيسُ،
وَلـ «فِعَال» كَحِمَارٌ وَحَمِيرٌ، وَلـ «فَاعِلٌ»
كَغَازٍ وَغَزِيٍّ^(١٩)).

وذهب بعض العلماء إلى
أَنَّ مَا جَاءَ عَلَى وَزْنِ «فَعِيل» لَيْسَ
جَمْعاً، إِنَّمَا هُوَ اسْمُ جَمْعٍ، قَالَ ابْنُ
السَّرَاجِ (ت ٣١٦هـ): (جَاءَ فَعُلٌ
عَلَى فَعِيلٍ، قَالُوا: كَلَبٌ وَكَلِيبٌ،
وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ، لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَعَبَدُ
وَعَبِيدٌ، وَجَاءَ فِيهِ فِعْلٌ، قَالُوا: ضَرَسَ
وَضَرِيسُ^(٢٠)).

وقال عبد القاهر الجرجاني (ت
٤٧١هـ): (وَأَمَّا فَعِيلٌ فَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ،
وَإِنَّمَا هُوَ اسْمُ جَمْعٍ كَالْجَامِلِ وَالْبَاقِرِ،
لَأَنَّكَ لَوْ صَغَّرْتَهُ عَلَى لَفْظِهِ جَازَ،
كَقَوْلِكَ فِي كَلِيبٍ: كُليِبٌ، وَلَيْسَ
يَكْثُرُ هَذَا الْمِثَالُ، وَإِنَّمَا جَاءَ عَبِيدٌ،
وَكَلِيبٌ، وَمَعِيزٌ، وَيَدِيٌّ فِي يَدٍ^(٢١)).

وتابعها ابن سيده



كالْحَجِيجِ وَالْكَلِّيبِ، إِذْ قَالَ: (وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ «فَعِيلٍ» فَهُوَ جَمْعٌ إِنْ أُثِّتَ كَعَبِيدٍ، وَحَمِيرٍ، وَاسْمُ جَمْعٍ إِنْ ذُكِّرَ، كَكَلِّيبٍ وَحَجِيجٍ) (٢٦).

وتابعه أبو حيان الأندلسي حين قال: (قوله «المذكر»، لأنَّ «فَعِيلًا» إِنْ أُثِّتَ فَهُوَ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ، تَقُولُ: عَبْدٌ وَعَبِيدٌ، وَتَقُولُ: هِيَ الْعَبِيدُ، وَهِيَ الْحَمِيرُ، وَلَا يَجُوزُ هُوَ الْعَبِيدُ، وَلَا هُوَ الْحَمِيرُ، فَإِنْ ذُكِّرَ فَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ، كَالْكَلِّيبِ وَالْحَجِيجِ، وَقَالُوا: ضَيْنٌ، وَيَدَيٌّ، وَمَعِيزٌ، وَغَزِيٌّ، وَجَرِيدٌ، وَسَفِينٌ) (٢٧).

وبعرض آراء أصحاب اللغة نرى أنَّ وزن «فَعِيلٍ» هو جمع من جموع التفسير الدالة على الكثرة، وعدم ذكر اللغويين له في أوزان الجموع لا ينفي وجوده في اللغة، فهو أحد الجموع في العربية، أشار إلى وجوده طائفة من علماء العربية، فجاء عليه من وزن «فَعْلٍ»: كَلْبٌ وَكَلِيبٌ، وَعَبْدٌ وَعَبِيدٌ،

(ت ٥٨ هـ)، فقال في باب ما هو اسم يقع على الجميع، لم يُكسَّر عليه واحدٌ، ولكنه بمنزلة قوم: (ومنه أيضاً: «فَعِيلٍ» كَقَوْلِهِمْ: عَازِبٌ وَعَزِيبٌ، وَغَازٍ وَغَزِيٌّ، وَقَاطِنٌ وَقَاطِنٌ) (٢٢).

واختلف المتأخرون في النقل عن سيبويه في هذه الأسماء التي جاءت على «فَعِيلٍ» نحو: «الْكَلِيبِ، وَالْعَبِيدِ»، فذكر ابن يعيش أنَّ سيبويه يذهب إلى أنَّ هذا اسم جمع، وليس بجمع، والأخفش يذهب إلى أنَّه جمع (٢٣)، وتابعه ابن القواس (٢٤)، أمَّا الرِّضِيُّ فذكر أنَّ سيبويه يرى أنَّ هذه الأسماء هي جموع تكسير، وليست أسماء للجموع (٢٥)، وهو الحق والصواب كما نقلنا ذلك عن سيبويه.

وذهب ابن مالك في قوله الثاني إلى أنَّ «فَعِيلًا» ورد في أوزان الجموع إلا أنَّهم تارةً عاملوه معاملة الجموع فأتَّووه، نحو: عَبِيدٌ، وتارةً عاملوه معاملة أسماء الجموع، فذكَّروه،



وَرَهْنٌ وَرَهِينٌ، وَمَعَزٌ وَمَعِيزٌ، وَجَاءَ عَلَيْهِ مِنْ وَزْنٍ «فِعَالٌ»: حِمَارٌ وَحَمِيرٌ، وَمِنْ وَزْنٍ «فَاعِلٌ»: حَاجٌّ وَحَاجِيجٌ، وَعَاسٌ وَعَسِيسٌ، وَعَازِبٌ وَعَزِيبٌ، وَقَاطِنٌ وَقَاطِينٌ، وَغَازٍ وَغَزِيٌّ، وَعَادٍ وَعَدِيٌّ، وَمِنْ وَزْنٍ «فِعْلٌ»: ضَرَسٌ وَضَرِيسٌ.

يزاد على ذلك أَنَّ وَزْنَ «فَعِيلٍ» هُوَ صِيغَةُ جَمْعِ قَبِيلٍ، أَيْ تَجْمَعُ عَلَيْهِ صِيغٌ مُتَعَدِّدَةٌ (فَيَكُونُ لِفَعْلٍ، كَعَبَدَ عَلَى عَبِيدٍ، وَكَلَبَ عَلَى كَلِيبٍ، وَلِفِعَالٍ كَحِمَارَ عَلَى حَمِيرٍ، وَلِفَاعِلٍ كَعَاسَ عَلَى عَسِيسٍ، وَقَاطِنَ عَلَى قَاطِينٍ، وَغَازٍ عَلَى غَزِيٍّ، وَعَازِبَ عَلَى عَزِيبٍ، وَعَادٍ عَلَى عَدِيٍّ، وَجَامِعَ عَلَى جَمِيعٍ، وَأَنَسَ عَلَى أَنِيسٍ، وَشَارِدَ عَلَى شَرِيدٍ) (٢٨).

المبحث الثالث: أمثلة على وزن «فَعِيل» في مصنفات اللغة والنحو.

١- حَاجٌّ وَحَاجِيجٌ:

تقول: حَجَّ فُلَانٌ حَجًّا مِنْ بَابِ نَصَرَ إِذَا قَصَدَ، فَهُوَ حَاجٌّ، هَذَا أَصْلُهُ، ثُمَّ قُصِرَ

اسْتِعْمَالُهُ فِي الشَّرْعِ عَلَى قَصْدِ الْكَعْبَةِ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، وَجَمْعُ الْحَاجِّ: حُجَّاجٌ وَحَاجِيجٌ، ففِي التَّهْذِيبِ: (وَالْحَاجِيجُ: جَمَاعَةُ الْحَاجِّ، وَمِثْلُهُ: غَازٍ وَغَزِيٌّ، وَنَاجٍ، وَنَجِيٌّ، وَنَادٍ وَنَدِيٌّ، لِلْقَوْمِ يَتَنَاجَوْنَ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي مَجْلِسٍ) (٢٩)،

وَفِي الصَّحَاحِ: (الْحَاجِيجُ: الْحُجَّاجُ، وَهُوَ جَمْعُ الْحَاجِّ، كَمَا يُقَالُ لِلْغَزَاةِ: غَزِيٌّ، وَلِلْعَادِيْنَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ: عَدِيٌّ) (٣٠)،

وَفِي الْمَصْبَاحِ: (حَجَّ حَجًّا مِنْ بَابِ قَتَلَ: قَصَدَ، فَهُوَ حَاجٌّ، هَذَا أَصْلُهُ، ثُمَّ قُصِرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الشَّرْعِ عَلَى قَصْدِ الْكَعْبَةِ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، وَمِنْهُ يُقَالُ مَا حَجَّ وَلَكِنْ دَجَّ، فَالْحُجُّ: الْقَصْدُ لِلنَّسْكِ، وَالْدَّجُّ الْقَصْدُ لِلتَّجَارَةِ، وَالْإِسْمُ الْحِجُّ بِالْكَسْرِ وَالْحِجَّةُ الْمَرَّةُ بِالْكَسْرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالْجُمْعُ حَجَجٌ، مِثْلُ سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، قَالَ ثَعْلَبٌ: قِيَاسُهُ الْفَتْحُ، وَلَمْ يُسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ وَبِهَا سُمِّيَ الشَّهْرُ ذُو الْحِجَّةِ بِالْكَسْرِ، وَبَعْضُهُمْ يَفْتَحُ فِي الشَّهْرِ، وَجَمْعُهُ ذَوَاتُ الْحِجَّةِ، وَجَمْعُ



ولا يُلْتَفَتُ إلى رأي المخالفين.

٢- عَبْدٌ وَعَبِيدٌ:

العَبْدُ: المَمْلُوكُ خلاف الحرِّ؛

وهو في الأصل صفة، قالوا: رجل

عَبْدٌ، ولكنه استعمل استعمال الأسماء،

والجمع أَعْبُدُ، وعَبِيدٌ مثل كَلْبٍ وكَلِيبٍ،

وهو جَمْعُ عَزِيزٍ، وعِبَادٌ، وَعَبْدٌ، جاء

في المحكم: (العَبْدُ: الإنسانُ حُرّاً كانَ

أو رَقِيقاً، يُذْهَبُ بذلك إلى أَنَّهُ مَرْبُوبٌ

لباريه جَلَّ وَعَزَّ، والعَبْدُ: المَمْلُوكُ، قال

سيبويه: هو في الأصل صفة، قالوا:

رجُلٌ عَبْدٌ، ولكنَّه اسْتُعْمِلَ استعمال

الأسماء، والجمع: أَعْبُدُ، وعَبِيدٌ، وعِبَادٌ،

وعُودٌ، وعِبْدَانٌ، وعُبدَانٌ^(٣٤)، وفي

المصباح: (عَبَدْتُ اللهَ أَعْبُدُهُ عِبَادَةً، وَهِيَ

الانْقِيَادُ وَالْخُضُوعُ، وَالْفَاعِلُ: عَابِدٌ،

وَالْجَمْعُ عِبَادٌ، وَعَبْدَةٌ، مِثْلُ: كَافِرٍ وَكُفَّارٍ

وَكُفْرَةٍ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِيمَنْ اتَّخَذَ إِهًا غَيْرَ

اللهِ، وَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ، فَقِيلَ: عَابِدُ الْوَتَنِ

وَالشَّمْسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَعَبَادٌ بِلَفْظِ اسْمِ

الْفَاعِلِ لِلْمُبَالَغَةِ اسْمُ رَجُلٍ... وَالْعَبْدُ

الْحَاجُّ: حُجَّاجٌ وَحَجِيجٌ^(٣١)، وفي

التاج: (وتقول: حَجَّ البيتَ يَحْجُّهُ

حَجَّاً، وهو حَاجٌّ... والجمعُ حُجَّاجٌ،

كَعَمَّارٍ وَزُورَارٍ، وَحَجِيجٍ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ:

ومثله: غَازٍ وَغَزِيٌّ، وَنَاجٍ، وَنَجِيٌّ، وَنَادٍ

وَنَدِيٌّ، لِلْقَوْمِ يَتَنَاجَوْنَ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي

مَجْلِسٍ، وَلِلْعَادِينَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ: عَدِيٌّ)

(٣٢).

ويرى بعضهم أَنَّ «الْحَجِيجَ»

اسم جمع لا جمع، ففي التاج: (ونقل

شيخنا عن شروح الكافية والتسهيل

أَنَّ لَفْظَ «حَجِيجٍ» اسم جمع، والمصنف

كثيراً ما يطلق الجمع على ما يكون اسم

جمع أو اسم جنس جمعي، لأنَّ أهل

اللغة كثيراً ما يريدون من الجمع ما

يدلُّ لفظه على جمع كهذا، ولو لم يكن

جمعاً عند النحاة وأهل الصِّرف^(٣٣).

أقول: إِنَّ لَفْظَةَ «الْحَجِيجِ» جمع

تكسير على زنة «فَعِيلٍ»، ولا يمكن

عُدها اسم جمع، لأنَّ وزن «فَعِيلٍ» يمثِّلُ

صيغة من صيغ جمع التكسير في العربية،



وفي المحكم: (العَدِيّ: جماعة القوم يَعدُون لقتالٍ ونحوه) (٣٨).

وقد ورد هذا الجمع في الشعر

العربي القديم، قال الشاعر الهذليّ:

لَمَّا رَأَيْتُ عَدِيَّ الْقَوْمِ يَسْلُبُهُمْ طَلْحُ
الشّوَاجِنِ، وَالطَّرْفَاءِ، وَالسَّلَمِ (٣٩)

فكلمة «عَدِيّ» جمع «عَادٍ» جماعة القوم الذين يَعدُون على أرجلهم، وقد شرّحه السّكّريّ بالقول: (عَدِيّ القوم:

حامِلَتُهُم الذين يعدون على أرجلهم، والشّاحنة: مَسِيلُ الْمَاءِ إِلَى الْوَادِي، وَهِيَ شِعَابٌ وَطُرُقٌ، وَقَدْ تَكُونُ فَجْوَةً فِي الْجَبَلِ، تَسْعُ أحياناً وَتَضِيقُ أحياناً، وَاحِدُهَا شَعْبٌ، وَيَسْلُبُهُمْ لِأَنَّهُمْ هَرَبُوا، فَتَتَلَقَّى ثِيَابَهُمْ بِهَا، فَيَتْرُكُونَهَا، قَالَ: لَا يَزَالُ أَحَدُهُمْ يَمُرُّ بِالشَّجَرِ، فَتَمَشُّقُهُ، فَتَأْخُذُ ثَوْبَهُ) (٤٠).

٤- عَارِبٌ وَعَزِيبٌ:

تقول: عَزَبَ الشَّيْءُ عَزُوبًا مِنْ

بَابِ «قَعَدَ» إِذَا بَعُدَ، وَعَزَبَ مِنْ بَابِ «قَتَلَ» وَ «ضَرَبَ» إِذَا غَابَ وَخَفِيَ،

خِلَافَ الْحُرِّ، وَهُوَ عَبْدٌ بَيْنَ الْعَبْدِيَّةِ وَالْعُبُودَةِ وَالْعُبُودِيَّةِ، وَاسْتَعْمَلَ لَهُ جُمُوعٌ كَثِيرَةٌ، وَالْأَشْهُرُ مِنْهَا: أَعْبَدٌ، وَعَعِيدٌ، وَعِبَادٌ (٣٥).

وقال صاحب القاموس:

(العَبْدُ: الْإِنْسَانُ حُرّاً كَانَ أَوْ رَقِيقاً، وَالْمَمْلُوكُ، كَالْعَبْدِ، ج: عَبْدُونَ، وَعَبِيدٌ، وَأَعْبَدٌ، وَعِبَادٌ، وَعُبدَانٌ، وَعُبدَانٌ) (٣٦).

٣- عَادٍ وَعَدِيّ:

تقول: عَدَا عَلَيْهِ يَعدُو عَدْوًا وَعُدُوًّا وَعُدُونًا وَعَدَاءً: ظَلَمَ وَتَجَاوَزَ الْحَدَّ، وَهُوَ عَادٍ وَالْجُمُوعُ عَادُونَ مِثْلُ قَاضٍ وَقَاضُونَ، وَالْعَدُوُّ خِلَافُ الصَّدِيقِ الْمُوَالِي، وَالْجُمُوعُ أَعْدَاءُ وَعَدَى بِالْكَسْرِ، وَيُجْمَعُ الْأَعْدَاءُ عَلَى الْأَعَادِي، وَالْعَادِي مِثْلُ «غَارِ» أَحَدَ الَّذِينَ يَعدُون عَلَى أَقْدَامِهِمْ، وَجَمْعُهُ عَدِيّ عَلَى زَنَةِ «فَعِيل»، جَاءَ فِي الصَّحَاحِ: (وَالْعَدِيّ: الَّذِينَ يَعدُون عَلَى أَقْدَامِهِمْ، وَهُوَ جَمْعُ عَادٍ، مِثْلُ غَارٍ وَغَزِيٍّ) (٣٧)،



وَجَمْعُهُ غَزَيٌّ، وَقَاطِنٌ وَجَمْعُهُ قَطِينٌ،
وَلَيْسَ هُوَ اسْمُ جَمْعٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ
بَعْضُهُمْ.

٥- عَاسٌ وَعَسِيسٌ:

الْعَسُّ بِالضَّمِّ: الْقَدْحُ الْكَبِيرُ،
وَالْجَمْعُ عَسَاسٌ، وَأَعْسَاسٌ، مِثْلُ قُفْلٍ
وَأَقْفَالٍ، وَالْعَسَسُ: الَّذِينَ يَطُوفُونَ
لِلسُّلْطَانِ لَيْلًا وَاحِدُهُمْ عَاسٌ،
مِثْلُ خَادِمٍ وَخَدَمٍ، وَعُسَاسٌ مِثْلُ:
كَافِرٍ وَكُفَّارٍ، وَعَسَسَةَ، مِثْلُ: سَاحِرٍ
وَسَحَرَةَ، وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُ اللُّغَةِ أَنَّ
«الْعَاسَّ» قَدْ يَجْمَعُ عَلَى «عَسِيسٍ»،
جَاءَ فِي الْقَامُوسِ: (عَسَّ عَسًّا وَعَسَسًا،
واعتَسَّ: طَافَ بِاللَّيْلِ، وَهُوَ نَفْضُ اللَّيْلِ
عَنِ أَهْلِ الرِّيَّةِ، وَهُوَ عَاسٌ، ج: عَسَسُ
وَعَسِيسٌ، كَحَاجٍّ وَحَجِيجٍ) (٤٤)، وَفِي
التَّاجِ: (عَسَّ يَعُشُّ عَسًّا وَعَسَسًا،
واعتَسَّ اعتساسةً: طَافَ بِاللَّيْلِ لِحِرَاسَةِ
النَّاسِ، وَهُوَ أَيُّ الْعَسِّ: نَفْضُ اللَّيْلِ عَنِ
أَهْلِ الرِّيَّةِ، وَالْكَشْفُ عَنْ آرَائِهِمْ، وَهُوَ
عَاسٌّ، عَنِ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَقِيلَ: بَلْ

فَهُوَ عَازِبٌ، وَجَمْعُ الرَّجُلِ الْعَازِبِ:
عُزَابٌ، مِثْلُ كَافِرٍ وَكُفَّارٍ، وَجَمْعُهُ
بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى زَنَةِ «فَعِيلٍ»،
فَقِيلَ «عَزِيبٌ»، لِأَنَّ الْعَازِبَ يَعْنِي
الْبَعِيدَ، وَعَزَبَتِ الْإِبِلُ: أَبْعَدَتْ فِي
الْمَرْعَى لَا تَرْوَحُ، فَقَالُوا: إِبِلٌ عَزِيبٌ
جَمْعُ «عَازِبٍ»، جَاءَ فِي الصَّحَاحِ: (إِبِلٌ
عَزِيبٌ، أَيُّ لَا تَرْوَحُ عَلَى الْحَيِّ، وَهُوَ
جَمْعُ عَازِبٍ، مِثْلُ غَازٍ وَغَزَيٍّ) (٤١)، وَفِي
الْقَامُوسِ: (إِبِلٌ عَزِيبٌ: لَا تَرْوَحُ عَلَى
الْحَيِّ، جَمْعُ عَازِبٍ، كَغَزَيٍّ جَمْعُ غَازٍ)
(٤٢).

وَيَرَى بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ أَنَّ
«الْعَزِيبَ» اسْمُ جَمْعٍ، وَلَيْسَ جَمْعًا
مَكْسَرًا، قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: (وَقَدْ عَزَبَ
يَعْزُبُ عَزُوبَةً، فَهُوَ عَازِبٌ، وَجَمْعُهُ
عُزَابٌ، وَالْعَزَبُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، كَخَادِمٍ
وَخَدَمٍ، وَرَائِحٍ وَرَوَّاحٍ، وَكَذَلِكَ الْعَزِيبُ
اسْمٌ لِلْجَمْعِ، كَالْغَزَيِّ) (٤٣).

وَنَرَى أَنَّ «الْعَزِيبَ» جَمْعٌ
تَكْسِيرٍ عَلَى زَنَةِ «فَعِيلٍ»، مِثْلُ: غَازٍ



غازٍ من قومٍ غَزَى، وَغَزِيٍّ، على مثال «فَعِيل» حكاه سيبويه، قال: قُلِبَتْ فيه الواو ياءً لِحَفَّةِ الياء وثقل الجميع، وكُسِرَت الزّاي لمجاورتها الياء (٤٧).

وجعله صاحب القاموس اسم جمع لا جمع، إذ قال: (وَغَزَاهُ غَزَوْاً: أَرَادَهُ، وَطَلَبَهُ، وَقَصَدَهُ، كَاغْتَرَاهُ، وَالْعَدُوُّ: سَارَ إِلَى قِتَالِهِمْ، وَانْتَهَايَهُمْ غَزَوْاً وَغَزَوَاناً وَغَزَاوَةً، وَهُوَ غَازٍ، ج: غُزَى وَغُزِيٌّ كُدِّيٍّ، وَالْغَزِيُّ، كَغِنِيٍّ: اسم جمع) (٤٨).

وردّ عليه صاحب التاج بما أورده الجوهريّ في صحاحه، مبيناً أنّ الجوهريّ جعله جمعاً، كقاطن وقطين، وحاجّ وحجيج، وليس كما ذكر صاحب القاموس بأنّه اسم جمع (٤٩).

ونرى أنّ «الغَزِيَّ» جمعٌ تكسير على زنة «فَعِيل» لا اسم جمع كما يرى بعضهم، وقد جُمِعَ عليه «غَازٍ»، كما جُمِعَ «قاطن» على «قَطِين»، و«حاجّ» على «حَجِيج».

ج: عَسَسٌ، محرّكة، وعَسِيسٌ، كأمير، وفاتّه: عَسَّاسٌ وعَسَسَةٌ، مثل: كُفَّارٌ وكَفَرَةٌ (٤٥).

لذلك كلّه يجوز لنا جمع «العاسّ» على «عَسَّاس» مثل: كافرٌ وكُفَّار، وعلى «عَسَسَةٌ» مثل: كافرٌ وكَفَرَةٌ، وجمعوه أيضاً على «عَسَسٍ» و«عَسِيس».

٦- غَازٍ وَغَزِيٍّ:

ورد في العربية: غَزَوْتُ الْعَدُوَّ غَزَوْاً، فَالْفَاعِلُ: غَازٍ، وَالْجَمْعُ غُزَاةٌ، وَغُزَيٌّ، مِثْلُ قُضَاةٍ وَرُكَّعٍ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ اللُّغَوِيِّينَ ذَكَرُوا جَمْعاً آخَرَ عَلَى زَنَةِ «فَعِيل»، فَقَالُوا: غَزِيٌّ، جَاءَ فِي الصَّحَاحِ: (غَزَوْتُ الْعَدُوَّ غَزَوْاً، وَالْإِسْمُ الْغَزَاةُ، وَالنِّسْبَةُ إِلَى الْغَزَوِ غَزَوِيٌّ، وَرَجُلٌ غَازٍ، وَالْجَمْعُ غُزَاةٌ، مِثْلُ: قَاضٍ وَقُضَاةٍ، وَغُزَيٌّ مِثْلُ: سَابِقٍ وَسَبَقٍ، وَغَزِيٌّ مِثْلُ: حَاجٍّ وَحَجِيجٍ، وَقَاطِنٌ وَقَطِينٌ، وَغَزَاءٌ مِثْلُ: فَاسِقٍ وَفُسَاقٍ) (٤٦)، وَفِي الْمَحْكَمِ: (وَرَجُلٌ



٧- فِسِيلَة وَفَسِيل:

الفَسِيلَة واحدةُ الفَسِيل، وهو صِغارُ النَّخْلِ، وَالْجَمْعُ فُسُلَانٌ مِثْلُ رَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ، والفَسِيلَة: هِيَ الَّتِي تُقَطَّعُ مِنَ الْأُمِّ، أَوْ تُقْلَعُ مِنَ الْأَرْضِ، فَتَغْرَسُ^(٥٠)، جاء في التهذيب: (أبو عبيد، عن الأصمعي في صغار النَّخْلِ قال: أوَّل ما يُقْلَعُ صِغارُ النَّخْلِ للغرس، فهو فَسِيلٌ وَالْوَدِيُّ، وَيُجْمَعُ فَسَائِلٌ، وقد يُقالُ للواحدة: فَسِيلَة، وَيُجْمَعُ فَسِيلًا)^(٥١)، وجاء في اللسان: (الفَسِيلَة: الصَّغِيرَة من النَّخْلِ، والجمعُ فَسَائِلٌ وَفَسِيلٌ، والفُسُلَانُ جمعُ الجمع، عن أبي عبيد)^(٥٢)، وفي القاموس: (الفَسِيلَة: النَّخْلَة الصَّغِيرَة، ج: فَسَائِلٌ، وَفَسِيلٌ، وَفُسُلَانٌ)^(٥٣).

٨- قَاطِنٌ وَقَطِين:

ورد في اللغة: قَطَنَ بِالْمَكَانِ قُطُونًا مِنْ بَابِ قَعَدَ أَقَامَ بِهِ فَهُوَ قَاطِنٌ وَالْجَمْعُ قُطَّانٌ مِثْلُ كَافِرٍ وَكُفَّارٍ، وجمع بعض اللغويين «القَاطِن» على

«فَعِيل»، فقالوا: «قَاطِنٌ وَقَطِينٌ»،

جاء في القاموس: (قَطَنَ قُطُونًا: أَقَامَ، وَفُلَانًا: خَدَمَهُ، فهو قَاطِنٌ، ج قُطَّانٌ، وقَاطِنَةٌ، وَقَطِينٌ)^(٥٤)، وفي التاج: (قَطَنَ بِالْمَكَانِ قُطُونًا: أَقَامَ بِهِ، وَتَوَطَّنَ، وَقَطَنَ فُلَانًا: خَدَمَهُ، فهو قَاطِنٌ، ج قُطَّانٌ، وقَاطِنَةٌ، وَقَطِينٌ، كَأَمِيرٍ، وهم المقيمون بالموضع لا يكادون يبرحونه)^(٥٥).

٩- مَعَزٌ وَمَعِيز:

الماعِزُ من الغنم: ذُو الشَّعَرِ، والأُنثى ماعِزَة، وَمِعْزَة، والجمع: مَعَزٌ، وَمَعَزٌ، وَمَعِيزٌ، جاء في التهذيب: (المَعَزُ والمَعِزُ: ذواتُ الشَّعَرِ من الغنم، ويقالُ للواحد: ماعِز، وَيُجْمَعُ مِعْزَى وَمَعِيزًا)^(٥٦)، وفي المحكم: (الماعِزُ من الغنم: ذُو الشَّعَرِ، والأُنثى ماعِزَة، وَمِعْزَة، الجمع: مَعَزٌ، وَمَعِيزٌ، وَمَعِيزٌ، وَمِعَازٌ)^(٥٧).

وجعل المصباح «المَعِيز» جمع «مَعَز» ساكن العين حين قال: (مَعَزٌ اسْمُ جِنْسٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَهِيَ



ذَوَاتُ الشَّعْرِ مِنَ الْغَنَمِ، الْوَاحِدَةُ شَاةٌ،
وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَتُفْتَحُ الْعَيْنُ وَتُسَكَّنُ،
وَجَمْعُ السَّاكِنِ: أَمْعَزٌ وَمَعِيزٌ، مِثْلُ عَبْدٍ
وَأَعْبَدٍ وَعَبِيدٍ (٥٨).

ويرى الجوهريّ أنّ «المعيز»
اسم جمع لا جمع حين قال: (المعز من
الغنم خلاف الضأن، وهو اسم جنس،
وكذلك المعز والمعيز) (٥٩).

١٠- نخلة ونخيل:

يرى بعض اللغويين أنّ النخل: اسمُ
جمع، الْوَاحِدَةُ مِنْهُ نَخْلَةٌ، وَكُلُّ جَمْعٍ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ الْهَاءُ فَهُوَ اسم جنس
جمعيّ، نحو: ثمرة وتمر، ونخلة ونخل،
وبقرة وبقر (٦٠).

وأشار بعض اللغويين إلى
أنّ «النخلة» تُجْمَعُ مَكْسَرَةً عَلَى زنة
«فَعِيل»، فيقال «نخيل»، جاء في
التّهذيب: (النخلة: شجرة التمر،
والجماعة: نخل، ونخيل، وثلاث
نخلات) (٦١)، وجاء في المحكم لابن
سيده: (والنخلة: شجرة التمر،

الجمع: نخل، ونخيل) (٦٢)، وجاء في
الصحاح: (النخل والنخيل بمعنى،
والواحدة: نخلة) (٦٣)، وفي مفردات
الراغب: (النخل معروف، وقد
يستعمل في الواحد والجمع... وجمعه
نخيل) (٦٤).

واعترض صاحب التاج
على الفيروز آبادي والصّغاني، لأنهما
جعلّا «النخيل» اسم جمع لا جمع،
فقال: (والنخل معروف، وهو شجر
التمر، كالنخيل، كأمير، وهكذا في
العباب، وظاهر كلامهما أنّه استعمل
كالنخل، وهو اسم جنس جمعيّ،
واستعمل جمعاً لنخلة، كما يأتي له قريباً،
والمعروف أنّه جمع لنخل، كعبد وعبيد)
(٦٥).

ويبدو أنّ «النخيل» جمع
تكسير، جُمِعَتْ عَلَيْهِ «نخلة» أو
«نخل» كما أشار إلى ذلك علماء اللغة،
وهذا يمثل صيغةً من صيغ الجموع
التي لم ترد ضمن أبنية جموع التكسير



العربية، فجاء عليه من وزن «فَعْل»: كَلَبٌ وَكَلِيبٌ، وَعَبْدٌ وَعَبِيدٌ، وَرَهْنٌ وَرَهِينٌ، وَمَعَزٌ وَمَعِيزٌ، وجاء عليه من وزن «فِعَال»: حِمَارٌ وَحَمِيرٌ، ومن وزن «فاعل»: حَاجٌّ وَحَاجِجٌ، وَعَاسٌ وَعَاسِيسٌ، وَعَازِبٌ وَعَزِيبٌ، وَقَاطِنٌ وَقَاطِنٌ، وَغَازٍ وَغَزِيٍّ، وَعَادٍ وَعَدِيٍّ، ومن وزن «فِعْل»: ضَرَسٌ وَضَرِيسٌ، ومن «فَعْلَة»، فقالوا: نَخْلَةٌ وَنَخِيلٌ.

التي حصرها الصرفيون، ولكنّ البحث أثبت وجودها من خلال التتبع والاستقراء لمصادر اللغة، وكتب النحو والصرف.

نستين ممّا تقدّم أنّ وزن «فَعِيل» هو جمع من جموع التكسير الدالة على الكثرة، وعدم ذكر اللغويين له في أوزان الجموع لا ينفي وجوده في اللغة، فهو أحد الجموع في العربية، أشار إلى وجوده طائفة من علماء



- الألفية : ج ٢ القسم ١ ص ٣٣٧.
- ١- شرح الشافية لركن الدين الاسترابادي : ٤١٩ / ١.
- ٢- النكت : ٢٧٥ / ٢.
- ٣- شرح المفصل : ١٥ / ٥.
- ٤- نفسه : ١٥ / ٥.
- ٥- النحو الوافي : ٦٣٤ / ٤.
- ٦- الخصائص : ٤٣-٤٢ / ٢.
- ٧- نفسه : ٤٥ / ٢.
- ٨- نفسه : ٣٦٣ / ١.
- ٩- المقاصد الشافية : ٢٦-٢٥ / ٧.
- ١٠- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل : ٧٨٧ / ٣.
- ١١- الكتاب : ٥٦٧ / ٣.
- ١٢- نفسه : ٥٧٦ / ٣.
- ١٣- التكملة : ٤٠١-٣٩٩.
- ١٤- الصحاح : (عبد).
- ١٥- نفسه : (كلب).
- ١٦- شرح ألفية ابن معط لابن القواس : ١١٧٤.
- ١٧- الصفوة الصفية في شرح الدرّة
- الألفية : ج ٢ القسم ١ ص ٣٣٧.
- ١٨- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية : ٥٩٩ / ٢.
- ١٩- شرح عمدة الحافظ : ٩٣٤.
- ٢٠- الأصول في النحو : ٤٣٢ / ٢.
- ٢١- المقتصد في شرح التكملة : ٨٢٦ / ١.
- ٢٢- المخصص : ٥٧٠ / ٦.
- ٢٣- ينظر : شرح المفصل : ١٧ / ٥.
- ٢٤- ينظر : شرح ألفية ابن معط : ١١٧٤.
- ٢٥- ينظر : شرح الرضي على الشافية : ٩٢ / ٢.
- ٢٦- شرح الكافية الشافية : ١٨٨٥ / ٤.
- ٢٧- التذييل والتكميل : ٣٦٨ / ١٧.
- ٢٨- المنهاج السوي : ٧٦.
- ٢٩- تهذيب اللغة : ١٨ / ٣.
- ٣٠- الصحاح : (حجج).
- ٣١- المصباح المنير : (حجج).
- ٣٢- التاج : (حجج).



- ٣٣- التاج : (حجج).
٣٤- المحكم : ١٩ / ٢.
٣٥- المصباح المنير : (عبد).
٣٦- القاموس المحيط : (عبد).
٣٧- الصحاح : (عدا).
٣٨- المحكم : ٢ / ٢٢٦.
٣٩- ينظر: شرح أشعار الهذليين:
٤٠- نفسه : ٢ / ٤٦٠.
٤١- الصحاح : (عزب).
٤٢- القاموس المحيط : (عزب).
٤٣- المحكم : ١ / ٣٣١.
٤٤- القاموس المحيط : (عسس).
٤٥- التاج : (عسس).
٤٦- الصحاح : (غزو).
٤٧- المحكم : ٦ / ٢٧.
٤٨- القاموس المحيط : (غزو).
٤٩- ينظر : التاج : (غزو).
٥٠- ينظر : المصباح المنير : (فسل).
٥١- تهذيب اللغة : ٥٣٣.
٥٢- اللسان : (فسل).
٥٣- القاموس المحيط : (فسل).
٥٤- القاموس المحيط : (قطن).
٥٥- التاج : (قطن).
٥٦- تهذيب اللغة : ١ / ٥٦٣.
٥٧- المحكم : ١ / ٣٣٥.
٥٨- المصباح المنير : (معز).
٥٩- الصحاح : (معز).
٦٠- ينظر : المصباح المنير : (نخل).
٦١- تهذيب اللغة : ٥ / ٥٠٦.
٦٢- المحكم : ٥ / ١١٩.
٦٣- الصحاح : (نخل).
٦٤- المفردات : ٧٩٦.
٦٥- التاج : (نخل).



المصادر والمراجع:

- ١- الأصول في النحو، ابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
- ٢- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تحقيق لجنة من المحققين، طبعة الكويت.
- ٣- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (٧٤٥هـ)، ج ١٧، تحقيق د. حسن هنداي، دار كنوز إشبيليا للتوزيع والنشر، السعودية، ٢٠٢٠م.
- ٤- التكملة، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د. كاظم بحر المرجان، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨١م.
- ٥- تهذيب اللغة، الأهرّي (٣٧٠هـ)، تحقيق د. أحمد عبد الرحمن خيّم، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.
- ٦- الخصائص، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون
- الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
- ٧- شرح أشعار الهذليين، للسكري (٢٧٥هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ومحمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ٨- شرح ألفية ابن معط، لابن القواس (ت ٧٠٠هـ) تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٠م.
- ٩- شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب، تحقيق علي كمال، دار حياء التراث العربي، بيروت، ٢٠١٤م.
- ١٠- شرح الرضي على الشافية، للرضي الاسترابادي، (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- ١١- شرح الشافية لركن الدين الإسترابادي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق د. عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ١٢- شرح عمدة الحفاظ وعدة



اللافظ، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق
عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد،
١٩٧٧م.

١٣- شرح الكافية الشافية، ابن مالك
(ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد المنعم
هريدي، منشورات مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي،
مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

١٤- شرح المفصل، ابن يعيش
(ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

١٥- الصحاح، تاج اللغة وصحاح
العربية، الجوهري (ت في حدود
٤٠٠هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،
دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٧م.

١٦- الصفوة الصفية في شرح الدرّة
الألفية، للنيلي (من علماء القرن السابع
الهجري) تحقيق محسن سالم العميري،
نشر معهد البحوث العلمية وإحياء
التراث الإسلامي، مكة المكرمة،
١٤٢٠هـ.

١٧- الغرة المخفية في شرح الدرّة
الألفية، ابن الخباز (٦٣٩هـ)، دار

الأنبار، العراق، ١٩٩١م.

١٨- القاموس المحيط، الفيروز آبادي،
(ت ٨١٧هـ)، عالم الكتب، بيروت.

١٩- الكتاب، سيويه (ت ١٨٠هـ)،
تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة
الخانجي، مصر، ١٩٨٨م.

٢٠- لسان العرب، ابن
منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر،
بيروت، ١٩٥٦م.

٢١- المحكم والمحيط الأعظم، ابن
سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عبد
الفتاح سليم وفيصل الحفيان، معهد
المخطوطات، القاهرة.

٢٢- المخصص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)
تحقيق د. عبد الحميد أحمد هندراوي، دار
الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م.

٢٣- المصباح المنير في غريب الشرح
الكبير، الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة
العلمية، بيروت.

٢٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة
الكافية، الشاطبي (٧٩٠هـ) تحقيق
مجموعة من العلماء، معهد البحوث



خيرالله الشويري، مطبعة الاجتهاد،
بيروت، ١٩٢٨م.

٢٨- النحو الوافي، عباس حسن، دار
المعارف، مصر، ٢٠٠٥م.

٢٩- النكت على الألفية والكافية
والشافية والشذور والنزهة، السيوطي
(ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية،
بيروت، ٢٠٠٧م.

٣٠- همع الهوامع في شرح جمع
الجوامع، للسيوطي (ت ٩١١هـ)،
تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم
الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.

العلمية وإحياء التراث الإسلامي،
مكة المكرمة، ٢٠٠٧م.

٢٥- المقتصد في شرح التكملة
للجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق د.
أحمد الدويش، منشورات جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية،
الرياض، ٢٠٠٧.

٢٦- المنتخب الأكمل على كتاب
الجمال للخفاف، تحقيق أحمد بوياء،
رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية
اللغة العربية، ١٩٩١م.

٢٧- المنهاج السّويّ في التخرّيج، ظاهر

